برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

تنمية من أجل الحرية

شعب متمكن وأمة صامدة

خطة المساعدة للفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٤

التصميم والطباعة: شركة أكسنت للتسويق والإستشارات
تصوير: عاهد ازحيمان، نانيا هيجوكا وسنيف سابيلا وشريف سرحان - أرشيف صور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني
٤ أ شارع البعثوبي، ص.ب. ٥١٣٥٩، القدس، ٩١١٩١
هاتف: ٠٢ ٦٢٦٨٢٠٠
فاكس: ٠٢ ٦٢٦٨٢٢٢
www.undp.ps

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني عبارة عن
برنامج تنموي سريع الاستجابة يعمل جنباً إلى
جنب مع الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق
تطلعهم نحو التنمية الإنسانية المستدامة
القائمة على تقرير المصير والمساواة والحرية.

-بيان رسالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني-

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

خطة المساعدة للفترة
٢٠١٢ - ٢٠١٤

جدول المحتويات

تمهيد ٤

الملخص التنفيذي ٦

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ٨

الجزء أ – تمتين الحكم الديمقراطي والعقد الاجتماعي ٩

١. المبررات والتحديات ٩

٢. الأولويات ١١

٣. مجالات المساعدة ١١

مجال التركيز رقم ١: سيادة القانون والوصول إلى العدالة ١١

مجال التركيز رقم ٢: الحكم المحلي والإدارة العامة ١٢

مجال التركيز رقم ٣: حوار وعقد اجتماعي شامل للجميع، بما في ذلك الشباب والنساء ١٣

مجال التركيز رقم ٤: المصالحة والتماسك الاجتماعي ١٤

مجال التركيز رقم ٥: التمثيل الدولي ١٤

الجزء ب – تعزيز الإنتاجية والكرامة من خلال سبل المعيشة ١٦

١. المبررات والتحديات ١٦

٢. الأولويات ١٧

٣. مجالات المساعدة ١٨

مجال التركيز رقم ١: التمكين الاقتصادي للأسر المنتجة ١٨

مجال التركيز رقم ٢: حماية الأراضي وتطويرها في الضفة الغربية (وخاصة المنطقة "جيم") ١٩

مجال التركيز رقم ٣: القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في قطاع غزة ٢٠

مجال التركيز رقم ٤: استراتيجيات الاستعاضة عن الواردات والتصدير ٢١

الجزء ج – حماية الموارد الطبيعية والبيئة ٢٣

١. المبررات والتحديات ٢٣

٢. الأولويات ٢٥

٣. مجالات المساعدة ٢٦

مجال التركيز رقم ١: إدارة شؤون البيئة ٢٦

مجال التركيز رقم ٢: التمويل البيئي ٢٦

مجال التركيز رقم ٣: التزويد بالمياه والصرف الصحي وخدمات النفايات الصلبة ٢٧

مجال التركيز رقم ٤: التكيف مع تغير المناخ ٢٨

الجزء د – البنية التحتية العامة والاجتماعية ٢٩

١. المبررات والتحديات ٢٩

٢. الأولويات ٣١

٣. مجالات تركيز المساعدات ٣٢

مجال التركيز رقم ١: موارد الطاقة ٣٢

مجال التركيز رقم ٢: نظم النقل والإدارة ٣٤

مجال التركيز رقم ٣: الإسكان المناسب الغير مكلف ٣٥

مجال التركيز رقم ٤: التعليم ٣٧

مجال التركيز رقم ٥: نظام وخدمات الصحة العامة ٣٨

مجال التركيز رقم ٦: الحفاظ على التراث ٣٩

تمهيد

وصلت خطة الحكومة الثالثة عشرة للسلطة الفلسطينية "إنهاء الاحتلال – إقامة الدولة" إلى ذروتها عند انعقاد اجتماع لجنة الارتباط الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة في بروكسل في نيسان/إبريل ٢٠١١. وقد استنتجت الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومكتب المجموعة الرباعية أن السلطة الفلسطينية: "تتجاوز العتبة التي تؤهلها لأن تكون دولة فاعلة في القطاعات الرئيسية التي تمت دراستها وأن المؤسسات الفلسطينية توجد في وضع جيد بالمقارنة مع مثيلاتها في بعض الدول المستقرة". وقد تكرر التأكيد على هذه الإنجازات في تقرير الأمم المتحدة "بناء الدولة الفلسطينية: إنجاز معرّض للخطر" المقدم إلى اجتماع لجنة الارتباط الخاصة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وبهذا الصدد، أفاد السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بما يلي: "إذا لم يتم رفع عبء الاحتلال، فستتزايد صعوبة الحفاظ على كل ما تم تحقيقه من إنجازات حتى الآن".[١]

يأتي هذا التأكيد في وقت يتبلور فيه، عبر المنطقة، خطاب جديد يتمحور حول الالتزام بالدولة المرتكزة إلى المواطنة والنهج القائم على الحقوق. فالدعوة إلى حكم ديمقراطي وإتاحة الفرص الاجتماعية–الاقتصادية تشغل مكاناً بارزاً في طليعة الربيع العربي، وهذان الجانبان كلاهما يشكلان الأساس الذي تقوم عليه التنمية الإنسانية المستدامة.

إن هذه الأحداث الإيجابية، مجتمعة معاً، تجدد همة الفلسطينيين في كل مكان وتثير موجة من التفاؤل الحذر في أن العملية الطويلة لتحضير المؤسسات الفلسطينية لبناء الدولة تشارف على الانتهاء. وبهذه الروح تأتي خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية للفترة ٢٠١١–٢٠١٣: "إقامة الدولة وبناء المستقبل" لتعلن التزام السلطة الفلسطينية "بالسعي تدريجياً لإنهاء المعونات الإنسانية وتعزيز المساعدات التنموية".

وبهذا، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بمراجعة برامجه في دعم بناء الدولة. ونتج عن ذلك توحيد خطط المساعدة لدى البرنامج لفترة السنوات الثلاث المقبلة في خطة واحدة: "تنمية من أجل الحرية: شعب متمكن وأمة صامدة ٢٠١٢–٢٠١٤". وقد تبنى البرنامج نهجاً قائماً على الحقوق في سعيه نحو تحقيق رسالته في دعم هدف التنمية الإنسانية المستدامة القائمة على تقرير المصير والمساواة والحرية.

إن خطة "تنمية من أجل الحرية: شعب متمكن وأمة صامدة ٢٠١٢–٢٠١٤" تعطي تلخيصاً للبرامج القائمة وتلك التي يخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني لتنفيذها في قطاعات الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، والتمكين الاقتصادي للفئات الأكثر هشاشة والاستثمار في القطاع الخاص، والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والبنية التحتية العامة والاجتماعية. وبالنظر إلى الإنجازات المرجعية التي حققتها السلطة الفلسطينية حتى الآن، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني سيعزز مساعداته التنموية بالتركيز على غزة والمنطقة "جيم" والقدس الشرقية بشكل خاص، أي المناطق التي لا تزال التنمية الفلسطينية فيها غير قادرة على بلوغ غاياتها.

سيتم السعي، في شراكة مع المؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والجهات المانحة، نحو الهدف العام المتمثل في تمكين الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة قادرة على الحياة تستطيع أن تفي بحق شعبها في التنمية. وفيما تدخل المنطقة عصراً جديداً من الديمقراطية والمساواة، فإن الشعب الفلسطيني جدير بلا أقل من ذلك.

فروده مورينغ
الممثل الخاص للمدير العام
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

١ الأمم المتحدة، بيان صحفي، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

الملخص التنفيذي

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في خطته "التنمية من أجل الحرية: شعب متمكن وأمة صامدة ٢٠١٢–٢٠١٤" يضع الشعب الفلسطيني في مركز برامجه التنموية الموجهة نحو دعم تطلعهم لبناء الدولة. تركز الخطة بشكل خاص على ثلاث مناطق جغرافية يوجد فيها أعلى قدر من الاحتياجات والتحديات أمام تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة وبناء الدولة، وهي: قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة "جيم".

إن قطاع غزة محروم من التنمية منذ أن فرضت إسرائيل عليه حصاراً شاملاً في سنة ٢٠٠٧. فقد أدى الحصار إلى مضاعفة احتياجات التنمية وإعادة الإعمار في القطاع بشكل هائل، بدءاً من الحكم وسبل المعيشة وحتى البيئة والبنية التحتية، وخاصة في أعقاب العملية العسكرية "الرصاص المصبوب" (كانون الأول/ديسمبر –٢٠٠٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩). ولا تزال معدلات البطالة في غزة من بين الأعلى في العالم، فيما أن حوالي ٨٠٪ من السكان يتلقون مساعدات إنسانية في غياب التنمية الاجتماعية–الاقتصادية.

أما في القدس الشرقية فيواجه الفلسطينيون سياسات تقيد أعمال البناء، وبالتالي فهم يعانون من أزمة متنامية في مجال الإسكان وملكية العقارات. وقد عمل بناء الجدار الفاصل على تقويض الاقتصاد في القدس الشرقية وساهم بشكل رئيسي في ارتفاع معدلات البطالة في المدينة. وتقوم بلدية القدس بتوزيع الخدمات الأساسية ورخص البناء بشكل غير عادل وبقدر لا يكفي للاستجابة لاحتياجات النمو الطبيعي بين الفلسطينيين ويشمل ذلك خدمات الإسكان والتعليم والصحة.

كما تخضع التنمية في المنطقة "جيم" أيضاً لسياسات وممارسات تقييدية، مما يعرقل تحقيق أية تنمية اجتماعية–اقتصادية ويعيق وصول الفلسطينيين إلى الموارد الطبيعية. وينبغي التنويه إلى أن المنطقة "جيم" تكتسب أهمية خاصة في بناء الدولة الفلسطينية. فهي تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية وتحتوي على الجزء الأعظم من الأراضي الزراعية والرعوية الفلسطينية ومن المصادر المائية والآبار الجوفية. كما أنها تعد المساحة الوحيدة المتاحة أمام توسيع المراكز السكانية والبنية التحتية الفلسطينية، وبالتالي فهي تشكل العمود الفقري للتواصل والامتداد الجغرافي في الضفة الغربية.

إن برنامج عمل السنوات الثلاث المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، عندما يشدد التركيز على المناطق الجغرافية المتضررة والفئات السكانية المهددة بشكل خاص (غزة والقدس والمنطقة "جيم")، يستلهم هذا الدافع والتوجيه من خطة التنمية الوطنية الفلسطينية ٢٠١١–٢٠١٣: إقامة الدولة وبناء المستقبل. تبعاً لذلك، فإن التركيز الموضوعي لهذه الخطة الموحدة يبني على الأفضلية النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني وقيمته المضافة في قطاعات الحكم، ومكافحة الفقر، والبيئة، والبنية التحتية.

يتم في قطاع الحكم (الجزء أ – الحكم الديمقراطي والعقد الاجتماعي) التركيز على سيادة القانون، والوصول إلى العدالة، والحكم المحلي، والإدارة العامة. كما يولى الاهتمام بعملية المصالحة والحاجة إلى وجود عقد اجتماعي متين بين الدولة ومواطنيها، بما في ذلك فئة الشباب الكبيرة والمتنامية.

وفي قطاع سبل المعيشة المنتجة (الجزء ب – تعزيز الإنتاجية والكرامة من خلال سبل المعيشة)، يتم الاستثمار في بناء قدرة الأسر الفلسطينية الهشة على الصمود والتكيف. وفيما يتم تمكين العائلات والنساء والشباب للخروج من قبضة الفقر، ويجري توجيه المساعدات نحو تحقيق الاعتماد على الذات اقتصادياً. ويستكمل ذلك بدعم النمو والتجارة والتوريد والتصدير في القطاع الخاص الفلسطيني من أجل تقوية القاعدة الاقتصادية للدولة الفلسطينية.

أما في قطاع البيئة (الجزء ج – الموارد الطبيعية والبيئة) فيتم تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية من أجل استصلاح البيئة والموارد الطبيعية وإدارتها وحمايتها – وهذا كله لا غنى عنه من أجل الحفاظ على المجتمعات واستمرارها، فضلاً عن أهميته الأساسية للتنمية الوطنية. كما يتم تقديم الدعم اللازم لضمان التكيف مع تغير المناخ بشكل يستجيب إلى احتمالات تزايد ندرة الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأخيراً، يعمل قطاع البنية التحتية (الجزء د – البنية التحتية العامة والاجتماعية) على تجميع وتوسيع التدخلات السابقة والجارية في خمسة قطاعات بارزة هي: الطاقة، والنقل والمواصلات، والإسكان، والتعليم، والصحة. وتهدف المساعدات من خلال استثمارها المستمر في هذه القطاعات إلى التصدي للتحديات المتصاعدة التي يواجهها الفلسطينيون في الوصول إلى الخدمات الأساسية والحقوق الاجتماعية.

إن مجالات التركيز الأربعة هذه – الحكم وسيادة القانون، ومكافحة الفقر، والبيئة، والبنية التحتية – تمهد لتنمية إنسانية مستدامة، والتي بدورها تحقق الطيف الكامل من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية. لذا فإن هذه الخطة الموحدة: "تنمية من أجل الحرية: شعب متمكن وأمة صامدة ٢٠١٢–٢٠١٤" تقوم على إدراك الصلة التي لا تنفصم عراها بين الأسباب الجذرية وهذه الغايات الواجبة التحقيق.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني يأخذ تفويضه من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٧/٣٣ الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. فمن خلال هذا القرار، طلبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل على «تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، عن طريق تحديد احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية وإقامة مشاريع ملموسة تحقيقاً لهذه الغاية».

في ذلك الحين، كانت قد عانت الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من عشر سنوات تحت الاحتلال العسكري وظل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني عرضة للخطر. أدى ذلك الى انتشار الفقر والبطالة. وأصبح مئات الألوف يعيشون في مخيمات للاجئين في أوضاع صعبة تفتقر للاحتياجات الأساسية. سمح ذلك بتدهور الأوضاع في كافة أشكال البنية التحتية من مدارس ومراكز صحية وطرق، بالإضافة إلى المياه والصرف الصحي، في وقت شهد تزايداً مستمراً في أعداد السكان. لقد سعى المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني، ولكن هذه المعونة اقتصرت في الغالب على الطابع الإنساني.

مع تبني قرار الجمعية العامة، اغتنم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الفرصة التاريخية لتعبئة المجتمع الدولي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم إطلاق برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بشكل قائم بثبات على مبدأ الحق في التنمية. إن استمرار وتعمق الاحتلال وعواقبه الاجتماعية–الاقتصادية الشديدة تعيد التأكيد بشكل صريح على الدور الحاسم الذي يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني القيام به اليوم، بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على تأسيسه.

تتمثل الأفضلية النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في نهجه التنموي الذي يركز على تمكين الشعب الفلسطيني ومؤسساته من أجل تمتين قدرته على الصمود والتكيف – على أساس من الملكية الوطنية وتطوير القدرات تجاه الاستدامة. إن وجود البرنامج لفترة طويلة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد ساعده على اكتساب فهم عميق للسياق المحلي. وأصبح يتمتع بعلاقات شراكة وثيقة مع المؤسسات الفلسطينية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية وفريق الأمم المتحدة المحلي والشركاء التنمويين الدوليين، بصفته شريكاً موضع ثقة وقادراً على تجميع مختلف الأطراف. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، على خلاف العديد من وكالات التنمية الأخرى، يعمل في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة وما يعرف اليوم بالمنطقة "جيم" في الضفة الغربية، وذلك وفقاً لما تطلبه السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي.

شهد دعم المانحين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، منذ تأسيسه سنة ١٩٧٨، تزايداً ثابتاً إلى أن وصل إلى ٩٥٢ مليون دولار أمريكي في أوائل سنة ٢٠١٢. إن الدعم الكبير الذي يتم توجيهه إلى أنشطة التنمية يشهد على الاحتياجات التنموية الحقيقية لهذا الشعب الذي يعمل على بناء دولته في ظل احتلال طال أمده. وما أن تتم إقامة الدولة، سيكون من الممكن أخيراً أن تنطلق مسيرة التنمية المستدامة بشكل مكتمل. تأتي خطة "تنمية من أجل الحرية: شعب متمكن وأمة صامدة ٢٠١٢–٢٠١٤" لتعطي صورة لحظية للمساهمة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني حالياً أو يخطط لتقديمها دعماً للخطة الفلسطينية لإعادة الإعمار والتنمية للفترة ٢٠١١–٢٠١٣ في هذه المرحلة الحاسمة في عملية بناء الدولة.[٢]

٢ تتوفر وثائق المشاريع المفصلة والمحسوبة التكاليف لكل واحد من القطاعات ومجالات المساعدة ويمكن إتاحتها عند الطلب.

الجزء أ تمتين الحكم الديمقراطي والعقد الاجتماعي

ا. المبررات والتحديات

أعلنت خطة الحكومة الثالثة عشرة في السلطة الفلسطينية للفترة ٢٠٠٩–٢٠١٢: إنهاء الاحتلال وبناء الدولة عن سنتين من التحضير لبناء الدولة. تنص الخطة على أن «هدفنا الأساسي يكمن في تلبية مطلب شعبنا المتمثّل في وجود قطاع عام يتّسم بالشفافية في عمله، ويخضع للمساءلة ويقدّم الخدمات العامة التي تتميز بالجودة العالية، وتصل إلى جميع المواطنين دون محاباة أو هدر للموارد العامة».

وتتطلع خطة السلطة الفلسطينية، من خلال عملية بناء المؤسسات، إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود سنة ١٩٦٧. ويجري تعزيز الإنجازات الملموسة التي تحققت على مدى السنتين الماضيتين في خطة التنمية الوطنية ٢٠١١–٢٠١٣: إقامة الدولة وبناء المستقبل، والتي تفيد بأنه قد استكمل "العمل على بناء القواعد المؤسساتية التي لا تقوم الدولة الحديثة إلا بها".

وبالفعل، استنتجت الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومكتب المجموعة الرباعية في اجتماع لجنة الارتباط الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة في بروكسل في نيسان/إبريل ٢٠١١ أن السلطة الفلسطينية: "تتجاوز العتبة التي تؤهلها لأن تكون دولة فاعلة في القطاعات الرئيسية التي تمت دراستها وأن المؤسسات الفلسطينية توجد في وضع جيد بالمقارنة مع مثيلاتها في بعض الدول المستقرة". وبالتالي، فإن خطة الحكومة الثالثة عشرة للسلطة الفلسطينية: "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" قد بلغت الغايات التي وضعتها.

وقد أقرت الأمم المتحدة من جديد، في تقريرها إلى اجتماع لجنة الارتباط الخاصة في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر، بتحقيق السلطة الفلسطينية للغايات التي وضعتها، ولكنها حذرت أيضاً من

أن "هذه الإنجازات قد لا تكون مستدامة ما لم يتم تحقيق تقدم سياسي بعيد المدى". وفي هذا الخصوص، أفاد السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بما يلي: "إذا لم يتم رفع عبء الاحتلال، فستتزايد صعوبة الحفاظ على كل ما تم تحقيقه من إنجازات حتى الآن".[٣]

ومع تزامن الربيع العربي مع هذه التطورات، يتنامى الإدراك كذلك بأن بناء الدولة ليس مجرد مسألة تقنية بحتة، بل هو أيضاً مسألة سياسية تتطلب اتباع نهج قائم على الحقوق. لذا فالفرصة مهيأة الآن لدعم الشعب الفلسطيني من خلال تركيز قوي على الحكم الديمقراطي. ويتطلب ذلك تمكين كل من الدولة ومواطنيها للتفاوض وإدارة التوقعات. ومن الجانب المقابل، لا يمكن أن تنشأ دولة قادرة على الحياة بشكل كلي وذات سيادة إلا إذا زال الاحتلال.

إن القيود على حرية الحركة ونقص الولاية القانونية في أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة يحدان من سيادة القانون ومساعي تيسير الوصول إلى العدالة. ويؤدي تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية إلى تقييد الحكم المحلي وإعاقة تقديم الخدمات. كما تتقوض الإدارة العامة بسبب السيطرة الخارجية على العوائد الضريبية، فيما يعاني الفلسطينيون بشكل عام من الفصل الجغرافي بين المناطق، والذي يساهم في تفاقم الاستقطاب السياسي. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني سيسعى، من خلال برنامج شامل لدعم بناء الدولة، إلى تمتين وتعزيز مجالات الحكم، وفقاً لما تحدده السلطة الفلسطينية.

٣ الأمم المتحدة، بيان صحفي، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٢. الأولويات

تتضمن خطة التنمية الوطنية الفلسطينية ٢٠١١–٢٠١٣ ستة أهداف استراتيجية لقطاع الحكم:

١. توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن.
٢. ضمان العدالة لجميع المواطنين وفرض سيادة القانون.
٣. تحديث الإدارة العامة وتبسيط إجراءاتها.
٤. تمكين هيئات الحكم المحلي وتقريب مرافق الخدمات العامة من المواطنين.
٥. الوصول إلى الاستقلال المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
٦. تعزيز وجود الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارها دولة مستقلة وسيادية على الساحة الدولية.

إن خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني للفترة ٢٠١٢–٢٠١٤ تتوافق مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية في المجالات الرئيسية وتسعى إلى تحقيق خمسة نواتج بتوجيه من السلطة الفلسطينية وفي تشاور وثيق مع جميع شركاء التنمية. تحقيقاً لذلك، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على مجالات الحكم الخمسة التالية:

١. سيادة القانون والوصول إلى العدالة.
٢. إصلاح الإدارة العامة.
٣. الحكم المحلي ولامركزية الخدمات.
٤. إشراك المجتمع المدني.
٥. التثقيف المدني ودعم الانتخابات.

٣. مجالات المساعدة

مجال التركيز رقم ١: سيادة القانون والوصول إلى العدالة

ضمن برنامج سيادة القانون والوصول إلى العدالة، يعالج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني كلاً من الاحتياجات المؤسسية والمجتمعية في قطاع العدالة. يقدم هذا البرنامج الرائد الدعم لبناء قدرات وزارة العدل الفلسطينية ومجلس القضاء الأعلى ومكتب المدعي العام، فيما يعمل كذلك على تمكين المنظمات القاعدية لكي تقدم الدعم القانوني والمساعدة القانونية على المستوى المجتمعي.

هذا البرنامج جارٍ تنفيذه حالياً ويحتاج إلى أن يتم توسيع نطاقه بحيث يأخذ في الاعتبار جهود المصالحة الأخيرة، وكذلك الحاجة إلى الدعم القانوني والحماية القانونية في المنطقة "جيم". ومن الأولويات الأخرى تمتين الصلة بين العدالة والأمن من خلال توسيع التعاون مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي الموفدة إلى الأرض الفلسطينية. فضلاً عن ذلك، سيلزم بذل استثمار ملموس في تحقيق التوافق في التشريعات بين غزة والضفة الغربية، وكذلك في إجراء مراجعة شاملة لمجموعة القوانين في الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل توحيدها وتحديثها، مع إيلاء الاهتمام الواجب بالنوع الاجتماعي، وقضاء الأحداث، والصلة بين العدالة والأمن، وتحضير الدستور الوطني. سيركز الدعم على:

- تمتين قدرات مؤسسات سيادة القانون، وخاصة وزارة العدل ومكتب المدعي العام ومجلس القضاء الأعلى.
- تقديم الدعم إلى لجنة الدستور الفلسطيني.
- توسيع الوصول إلى الخدمات القانونية والدعم القانوني على المستوى المحلي والمجتمعي من أجل حماية المجتمعات، وخاصة في المنطقة "جيم".
- دعم سيادة القانون والوصول إلى العدالة في قطاع غزة.
- توسيع العدالة بين الجنسين وقضاء الأحداث، مع التركيز بشكل خاص على قانون العمل، والوقاية من العنف الأسري، والقانون المدني/قانون الأسرة.
- تمتين الروابط بين الجهات العاملة على تنفيذ القانون ومؤسسات العدالة ضمن الإطار العام لسيادة القانون.

مجال التركيز رقم ٢: الحكم المحلي والإدارة العامة

سيجدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني جهوده ويوسعها من أجل تقديم الدعم لوزارة الحكم المحلي والمجالس القروية في تعزيز قدرة الحكم المحلي على تقديم الخدمات. سيتم توسيع الدعم من أجل تمتين الحكم المحلي وتمكينه من تقريب الخدمات العامة الأساسية من المواطنين. كما يتضمن ذلك تقديم المساعدة لوزارة المالية ووزارة الحكم المحلي والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وجميع البلديات في تنفيذ النظم المناسبة لجمع العوائد. يشتمل ذلك على توسيع المساعدات في مجال ضريبة الأملاك وتطوير قاعدة قانونية موحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

تعد الإدارة العامة من المجالات الأخرى التي سيتم تمتين المساعدات فيها. فسيتم تعزيز الدعم الموجه إلى التطوير المؤسسي العام لديوان الموظفين العام وهيئة التقاعد الفلسطينية. وسيشمل ذلك إجراء إصلاحات قانونية عن طريق إعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة وتعديلها، مثل قانون الخدمة المدنية، وقانون التقاعد، ومدونة مبادئ السلوك لموظفي الخدمة المدنية. وستحتاج الإدارة العامة في غزة كذلك لقدر ملموس من الاستثمار من أجل دعم عملية المصالحة الأخيرة. تتضمن قائمة الرواتب في السلطة الفلسطينية ما يقارب ٧٠ ألف موظف خدمة مدنية بحاجة إلى أن يعاد دمجهم أو يعاد توزيعهم. وستعطى الأولوية كذلك للتدخلات في مجال إصلاح الإدارة العامة وتمتينها المؤسسي. وبشكل أكثر تحديداً، سيركز توسيع المساعدات التنموية على:

- ضمان تحسين إدارة الأراضي وتعليم حدود الأراضي وتعزيز التخطيط المكاني عن طريق إجراء تمرين للتخطيط المكاني على المستوى الوطني.
- تمتين قدرات وزارة المالية والسلطات المحلية في تجميع عوائدها الذاتية، وخاصة ضرائب الأملاك.
- دعم قدرات المؤسسات الحكومية الرئيسية: ديوان الموظفين العام ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، بما في ذلك من خلال مراجعة قانون الخدمة العامة، وقانون التقاعد العام، وقانون التقاعد الجديد، ومدونة مبادئ السلوك، وإمكانية إنشاء أكاديمية وطنية للخدمة العامة.
- إنشاء وحدات للسياسات الاستراتيجية/وحدات للمشورة الفنية في الوزارات التنفيذية الرئيسية (مثل وزارة الاقتصاد الوطني).
- تعزيز قدرات وزارة التخطيط والتنمية الإدارية والمؤسسات الحكومية الرئيسية في إجراء المراقبة والتقييم لخطط الحكومة، بما في ذلك خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، وتبني حزمة أدوات للمراقبة والتقييم.
- دعم الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية ومكاتب المحافظات من أجل تعزيز قدرتهم على الوصول إلى جمهور المستفيدين المحليين وتحسين الخدمات المقدمة.

مجال التركيز رقم ٣: حوار وعقد اجتماعي شامل للجميع، بما في ذلك الشباب والنساء

يتمثل الهدف الإجمالي لهذا المكون في إرساء انخراط المواطنين الفلسطينيين في الحكم الديمقراطي وتوفير بدائل متماسكة ومرضية من أجل التغيير الاجتماعي. إن نقطة البداية لهذا الحوار تنطلق من عقد مؤتمر وطني حول أهمية انخراط المجتمع المدني/القطاع الخاص في تطلعات بناء الدولة والمصالحة. وينبغي أن يقود ذلك إلى بناء إطار وطني لشراكة المجتمع المدني مع سلطات الدولة يقوم على التعاون والدمج والشفافية.

سيتم تبني تدابير لمكافحة الفساد وأدوات للإشراف العام من أجل تحديد تصورات المجتمع المدني والبلديات بشأن ممارسات الاحتيال، فضلاً عن تبني وسائل ملموسة للحد من هذه الممارسات وقياس فعالية ممارسات تقديم الخدمات المحلية. وأخيراً، سيتم إنشاء آلية لتقديم المنح بهدف دعم مؤسسات المجتمع المدني المحلية، بما يشمل اللجان والحركات الشعبية، لبناء قدرات الصمود والتكيف المحلية وضمان مساهمة الجميع في بناء الدولة. تتضمن التدخلات، بالتحديد، ما يلي:

- عقد مؤتمر وطني من أجل تيسير مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ومبادرتهم إلى إطلاق جهود مكافحة الفقر وتعزيز الإنصاف.

- تأسيس إطار شراكة وطني للمجتمع المدني يركز على إشراك النساء والشباب.
- تمكين المجتمع المدني من أجل التأثير في التغيير وإدارته داخل الأرض الفلسطينية المحتلة – بما يشمل المصالحة.
- إنشاء آلية لتقديم المنح من أجل التشجيع على المبادرات التعاونية بين شركاء التنمية (الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني) بهدف التصدي للتحديات المشتركة، مع تخصيص موازنات محددة للمنظمات النسائية والشبابية.

مجال التركيز رقم ٤: المصالحة والتماسك الاجتماعي

يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني إلى دعم الانخراط السلمي لمختلف الأطراف في المصالحة والانتخابات. يجري حالياً تشكيل لجنة للمصالحة حتى تتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والتظلمات ذات الصلة. وفيما سيلزم تقديم الدعم الفني لهذه اللجنة، فإن اتفاق المصالحة يتوقع أيضاً وجود دور للأحزاب السياسية ووجهاء العشائر في العملية. وهذان الطرفان من الأطراف التي سبق وأن بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني العمل معها من خلال شراكاته القائمة (مثل مركز كارتر) في قطاع غزة. إن مشاركة النساء الحالية منخفضة جداً، وبالتالي فسيتم البناء على الشراكات القائمة الأخرى من أجل دعم المشاركة والقيادة السياسية في أوساط النساء.

إن تحقيق التماسك الاجتماعي عبارة عن مسعى طويل الأمد، إلا أنه لا بد من توفير الدعم الفوري من أجل ضمان أن تكون العملية شاملة للجميع وقائمة على المشاركة، مع العمل أيضاً على تزويد الأطراف بالقدرة على إدارة هذا التحول بطريقة بناءة ومنتجة. وسيجري استكشاف إمكانيات التغيير الإيجابي التي تنتجها المصالحة وآفاق بناء الدولة والربيع العربي من أجل تعبئة مبادرات المجتمع المدني في السعي نحو هذه الغاية.

إن مجال التركيز هذا يقوم بالتحديد على الأولويات الرئيسية لحكومة الوحدة على النحو الذي حدده اتفاق المصالحة:

- تنظيم وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ولعضوية المجلس الوطني الفلسطيني.
- حل التحديات المدنية والإدارية التي أفرزتها حالة الانقسام.
- توحيد مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.
- تنظيم أوضاع الجمعيات والمنظمات الأهلية والمؤسسات الخيرية.

مجال التركيز رقم ٥: التمثيل الدولي

إن التطورات الأخيرة تتطلب كذلك تقديم الدعم لبناء المهارات الدبلوماسية لكل من الفلسطينيين الذين يشغلون مناصب عامة وفي المجتمع المدني، سواءً على المستوى الوطني أو الدولي. وبالاستناد إلى الحركة الديمقراطية في المنطقة والتقدم الأخير على مسار المصالحة بين فتح وحماس، فمن الأهمية أن تكون الأرض الفلسطينية المحتلة مجهزة كما ينبغي من خلال توفر تحليلات معمقة وكوادر مؤهلة. لذلك سيتم تقديم الدعم لتأسيس وحدة للقانون الدولي في إطار وزارة الخارجية تتوفر لديها الخبرات القانونية اللازمة والخدمات الاستشارية في التمثيل الدبلوماسي.

وفي الإطار ذاته، لا يقل أهميةً العمل على توعية وتمكين الجمهور الفلسطيني العام، وخاصة الأجيال الشابة، في كيفية المساهمة في تحقيق التطلعات نحو بناء الدولة. لذلك سيتم تنظيم جولات من المشاورات العامة بمشاركة الجمهور العام حول مجال واسع من القضايا المتعلقة ببناء الدولة، بما في ذلك دور الدبلوماسيين والدبلوماسية. وستواصل اللجان الشعبية القيام بدور بارز في هذه المشاورات. ستسعى الأنشطة، تحديداً إلى:

- دعم منتجات المعرفة الرئيسية من خلال الاستثمار في إنشاء منابر تفكير مختارة للعمل على البحوث والمناصرة والتدريب على الحكم الرشيد في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- دعم مركز الإعلام الحكومي من أجل إيصال الرسائل الرئيسية من السلطة الفلسطينية إلى نطاق أوسع من الجمهور وإلى منافذ الإعلام الأخرى.
- تنفيذ برنامج تدريب للسفراء من أجل تمثيل الفلسطينيين بشكل أفضل في الخارج.
- تأسيس وحدة قانونية في وزارة الخارجية لدعم السلك الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية في جهوده الوطنية والدولية.
- دعم السلطة الفلسطينية والهيئات المستقلة في مراقبة تنفيذ أجندة بناء الدولة، بما يشمل توفير مؤشرات للأداء.

الجزء ب
تعزيز الإنتاجية والكرامة من خلال سبل المعيشة

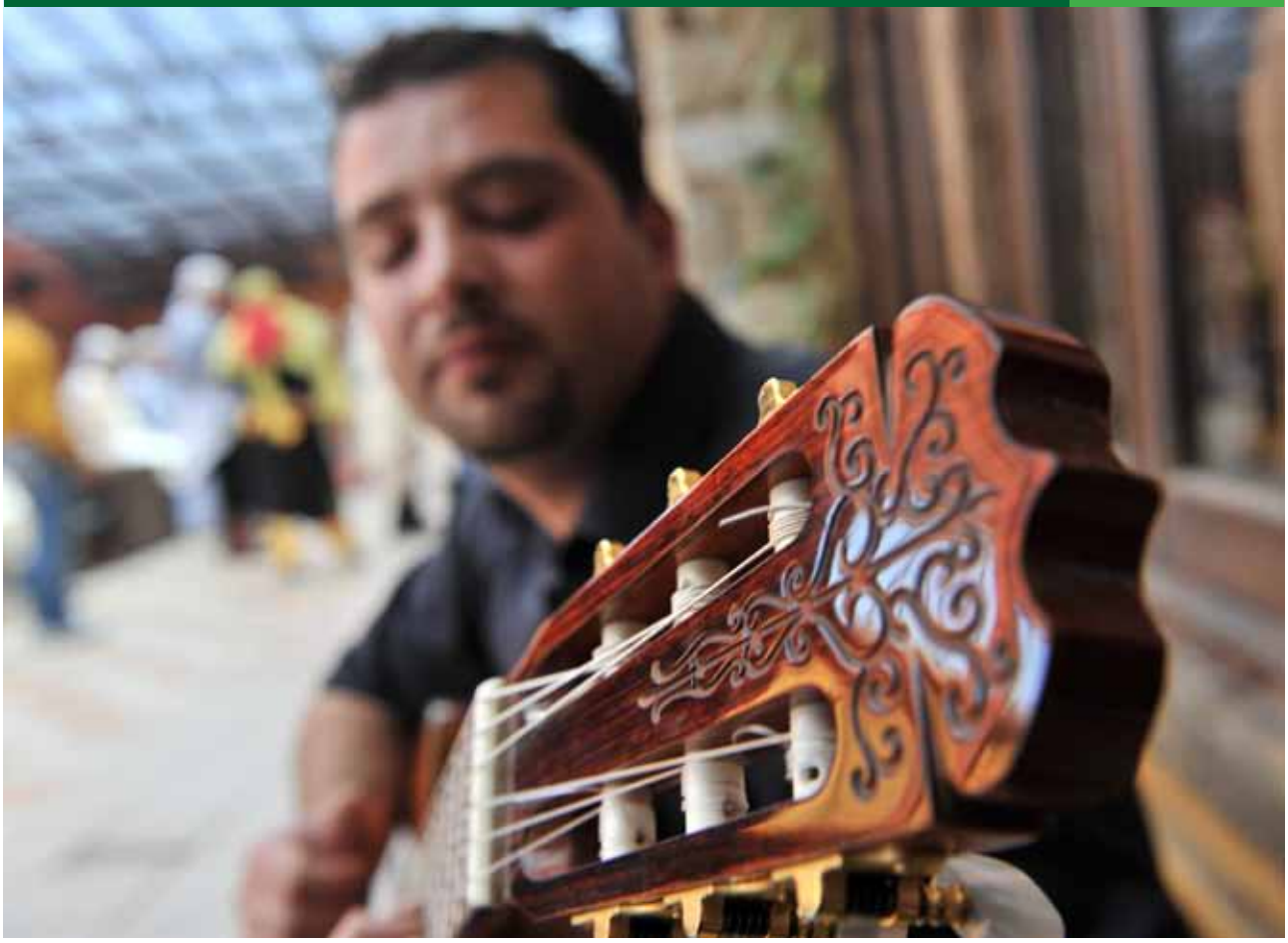

ا. المبررات والتحديات

يعاني الاقتصاد وسبل المعيشة الفلسطينية بشكل متزايد منذ سنة ٢٠٠٧ نتيجة الضغوط الناجمة عن الاحتلال والمتمثلة في حصار قطاع غزة، وتشديد السياسات التقييدية في المنطقة «جيم» والقدس، والقيود الشديدة المفروضة على حرية الحركة في الضفة الغربية. يفرض هذا الواقع تكاليف جمة على القطاعات الإنتاجية والتجارية الفلسطينية ويحد من آفاق التنمية بشكل ملموس.

إن نظام الإغلاق يتسبب في تجزئة الفضاء الاقتصادي ويواصل تقليص إمكانات النمو الاقتصادي المستدام. كما أن انعدام الأمن السياسي، جنباً إلى جنب مع حالة عدم اليقين بشأن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، يحدّان من الفرص لتشجيع الصناعات المحلية واستقطاب

الموارد المالية من البلدان المجاورة ومن الفلسطينيين في الشتات من أجل الاستثمار في الأعمال التجارية. إن ذلك يفاقم حالة الانكشاف التي تعاني منها مجتمعات فلسطينية عديدة من خلال فقدان رأس المال الإنتاجي وفرص الإنتاج. ويتضرر الشباب الفلسطيني بشكل خاص من هذه القيود، في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب بشكل مقلق في مختلف أنحاء البلاد.

في سنة ٢٠٠٨، بلغ معدل الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة ٥٧.٢ بالمائة (٤٥.٧ بالمائة في الضفة الغربية و٧٩.٤ بالمائة في قطاع غزة). وارتفع معدل الفقر المطلق بشكل بالغ من ٢٠.٣ بالمائة في سنة ١٩٩٨ إلى ٣٤.٥ بالمائة في سنة ٢٠٠٧، فيما تضاعف معدل انتشار الفقر الشديد، إذ كان يعاني منه ثمن السكان فأصبح يشمل ربع السكان خلال الفترة ذاتها. علاوة على ذلك، تظهر إحصاءات القوى العاملة المنشورة في سنة ٢٠١٢ انخفاض معدل المشاركة إلى ٤١.١ بالمائة مما يعني أن أقل من نصف السكان الناشطين يوجدون في سوق العمل. ومن ضمن هؤلاء يعاني ٢٣.٧ بالمائة من البطالة. إن هذه الأرقام توضح مدى ارتفاع معدل الإعالة الذي يصل إلى حوالي ٥.٤.

فضلاً عن ذلك، ساهمت القيود على الحركة والتجارة وإضعاف القاعدة الاقتصادية الفلسطينية في تعميق اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على السوق الإسرائيلية، سواءً للواردات أو الصادرات. فحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) لسنة ٢٠٠٩، كان إجمالي العجز التجاري في الأرض الفلسطينية المحتلة يقف عند ٣.٨ مليار دولار أمريكي، وهو ما يشكل حوالي ٧٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأكثر من نصف هذا العجز يتعلق بالتجارة مع إسرائيل، حيث يتجاوز هذا العجز مبلغ ٢.٦ مليار دولار.

٢. الأولويات

إن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للقطاعين الاجتماعي والاقتصادي في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١–٢٠١٣. وهي بشكل خاص تهدف إلى:

١. دعم الفقراء وتمكينهم من خلال برامج التمكين الاقتصادي الموجهة إلى المواطنين والأسر المنكشفة لمساعدتها على الخروج من حالة التبعية إلى الاعتماد على الذات.
٢. تطوير وتمتين برامج المساعدات الاجتماعية والبنية التحتية على المستوى المجتمعي من أجل حماية الفقراء والفئات المنكشفة الأخرى وتمكينها.
٣. تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الفلسطينية، مع التركيز على التنمية الزراعية وبرامج استصلاح الأراضي وتأهيلها.
٤. تعزيز التكامل الاقتصادي والوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتجارة الداخلية والتصدير إلى الخارج.
٥. تشجيع الشراكات بين القطاعين الخاص والعام في مختلف المجالات، بما يشمل البنية التحتية والصحة والبيئة والطاقة.
٦. تعزيز القدرات الفنية لغرف التجارة المحلية الفلسطينية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، في شراكة مع وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والزراعة والتخطيط ومع مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، على التوسع في جهود التمكين الاقتصادي في مجال التنمية الزراعية، وإقامة المشاريع الصغيرة، ودعم أنشطة الأعمال المتوسطة والكبيرة التي تتمتع بإمكانات التصدير. والهدف من ذلك تعزيز قدرة الفلسطينيين على الصمود والتكيف لما هو أبعد من الحلول القصيرة الأمد المتمثلة بالمساعدات الغذائية والتشغيل الطارئ، وذلك من خلال:

١. برنامج تمكين العائلات المحرومة اقتصادياً (الرائد)، والذي ساهم في مرحلته الأولى (٢٠٠٧–٢٠١٠) في تخريج ٧٠٠٠ عائلة من الفقر المدقع وأتاح ١٢٠٠٠ فرصة للعمل المستدام.
٢. برنامج التنمية الريفية، والذي حسّن بشكل مباشر من إنتاجية ما لا يقل عن ٤٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية وأنشأ خدمات وبنية تحتية شجعت المزارعين على زراعة واستخدام ٧٠٠٠ دونم إضافية بالاستفادة من استثمارات القطاع الخاص.
٣. برنامج التأهيل الزراعي في غزة، والذي ساهم في تأهيل غالبية البنية التحتية الزراعية التي تضررت خلال عملية الرصاص المصبوب في سنة ٢٠٠٩.

يركز النموذج الحالي الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في التنمية الاقتصادية على الجمع بين الأفضلية النسبية للمواطنين الفلسطينيين (رواد الأعمال) والقطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات الدولية والجهات المانحة. بهذا الشكل، سيعمل البرنامج بشكل وثيق، وفي جهود متوازية تعزز كل منها الأخرى، مع السلطات الفلسطينية لتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. ويتمثل الهدف من ذلك في تطوير البنية التحتية للتجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق الخارجية وتطوير استراتيجيات للاستعاضة عن الواردات.

٣. مجالات المساعدة

مجال التركيز رقم ١: التمكين الاقتصادي للأسر المنتجة

بالبناء على نجاحات المرحلة الأولى من برنامج تمكين العائلات المحرومة اقتصادياً (الرائد)، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على البدء بمرحلة ثانية تستهدف ١٢٠٠٠ عائلة تعيش تحت خط الفقر الوطني في القدس الشرقية والمنطقة «جيم» في الضفة الغربية وقطاع غزة. سيتم اختيار هذه العائلات مع التركيز على التمكين الاقتصادي للشباب والنساء، وعلى العائلات التي تملك الإمكانات لتنظيم مشاريع الأعمال أو تكون من ضمن المستفيدين أو المرشحين للاستفادة من مبادرات المساعدات النقدية.

يستخدم البرنامج عملية استهداف وتقييم متخصصة ومجربة (تقوم على حساب الفقر وتقييم سبل المعيشة) من أجل تحديد العائلات المؤهلة للاستفادة منه وتصميم التدخلات المناسبة لها، ويهدف إلى تخريج هذه العائلات من الفقر عن طريق مساعدتها على إقامة مشاريع مستدامة تملك إمكانية توليد دخل أكبر من أجل تلبية احتياجات جميع أفراد الأسرة.

ستبدأ المرحلة الثانية من البرنامج في بداية سنة ٢٠١٢ وستستمر على مدار أربع سنوات. ويجري التنفيذ تحت قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى ذات العلاقة. سيتم تنفيذ البرنامج تحت إشراف الحكومة والجهات المانحة الرئيسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني من أجل التأكد من تحقيقه لأهدافه. ويتم دعم تنفيذ البرنامج على أرض الواقع بواسطة ما لا يقل عن ٣٠ منظمة أهلية محلية متخصصة ومؤسسة للإقراض الصغير، بحيث يكون الإشراف على ضمان الجودة من مسؤولية الهيئات الفنية ذات العلاقة في الحكومة. سيركز الدعم على:

- تمكين ١٢٠٠٠ عائلة من أجل تأسيس مشاريع صغيرة من خلال الاستثمار في رأس المال وأدوات الإقراض الصغير القائمة على المشاركة والتي تصون مصالح واستثمارات العائلات وتقيها من الانزلاق أكثر في قبضة الفقر.
- تحسين الاستهداف وتصميم مشاريع الأعمال من أجل التعرف بشكل أفضل على الخدمات التي تحتاجها الأسر المنتجة.
- دعم المنظمات الأهلية ومؤسسات الإقراض الصغير لكي تتخصص في قطاعات اقتصادية معينة (مثل الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات العامة، والحرف) وتستثمر في أحدث مستوى من الخدمات التي تستجيب لمختلف احتياجات العائلات.

مجال التركيز رقم ٢: حماية الأراضي وتطويرها في الضفة الغربية (وخاصة المنطقة «جيم»)

في سنة ١٩٩٧، وفي شراكة مع وزارة الزراعة ومجموعة من المنظمات الأهلية المتخصصة، أسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ائتلافاً يعمل بشكل مشترك على تنفيذ مبادرات لتطوير الأراضي والمياه للاستخدام الزراعي. ركزت المبادرات على تأسيس البنية التحتية الضرورية من أجل زراعة الأراضي في المناطق الريفية في الضفة الغربية. وتم تحقيق ذلك عن طريق شق الطرق الزراعية لضمان الوصول إلى الأراضي النائية والمعزولة، وبناء نظم تجميع المياه من أجل زيادة قدرات تخزين المياه، واستصلاح الأراضي غير المستعملة من أجل تحسين الإنتاج الزراعي.

ساعد البرنامج المزارعين على تنظيم أنفسهم ضمن تجمعات محددة لتولي قيادة المبادرة وزودهم بخدمات الإرشاد الزراعي من جانب وزارة الزراعة من أجل ضمان الجودة وتقديم التوجيه والإرشاد بخصوص عملية زراعة الأراضي. وقد ساعد ذلك على حماية آلاف الدونمات من المصادرة على يد المستوطنين الإسرائيليين ووفر دخلاً مستداماً لأكثر من ٨٠٠٠ عائلة ريفية في الضفة الغربية. ومنذ سنة ١٩٩٧، تم توسيع البرنامج من خلال مشاريع منفردة تتبع مناهج عمل أكثر جدوى مقابل التكلفة.

إن برنامج تطوير الأراضي المقترح للفترة ٢٠١٢–٢٠١٤ يركز على المنطقة "جيم" وسيعمل على:

- تطوير ١٠،٠٠٠ دونم من الأراضي الأكثر إنتاجية والمعرضة للتهديد في شراكة مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني ووزارة الزراعة.
- تحسين الإمكانات الاقتصادية لتطوير الأراضي وإدخال محاصيل تزود المزارعين بعوائد كافية من أجل الحفاظ على سبل معيشتهم وتمكنهم من مواصلة الاستثمار في الأراضي المجاورة.

مجال التركيز رقم ٣: القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في قطاع غزة

يتمثل الهدف في تقديم المساعدة للقطاع الريفي في قطاع غزة عن طريق بناء قدراته التجارية من أجل توفير الدخل وفرص العمل وتحسين الأمن الغذائي لأهالي غزة. سيتواصل هذا التدخل على مدار ثلاث سنوات مستهدفاً المزارعين على المستوى الصغير والمتوسط والتعاونيات الزراعية والمؤسسات «العامة» والهيئات النقابية المعنية بهذا القطاع والمنظمات الأهلية التي تعمل وتقدم خدماتها في القطاع الزراعي والريفي. بالإضافة إلى ذلك، سيولي التدخل اهتماماً خاصاً لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في مجال التصنيع الغذائي والزراعي التي تملك إمكانات للنمو من خلال بناء عمليات التآزر مع أنشطة برنامج تمكين العائلات المحرومة اقتصادياً – الرائد.

يهدف المشروع إلى دعم القطاع الزراعي عن طريق المضي إلى ما هو أبعد من التوزيع الطارئ لمدخلات الإنتاج لتحقيق غاية تنحصر في الأمن الغذائي، إذ يسعى إلى زيادة التركيز على المزارعين الذين يملكون الإمكانات لكي ينموا ويدخلوا الأسواق التجارية وعالم التصدير. إن الاستثمار في هذه الفئات من المزارعين، وخاصة الشباب منهم، سيتيح تحقيق مساهمة أكبر في توفير فرص العمل واستدامة أنشطة الأعمال. كما أن هذا النهج يتوافق بشكل هام مع بيئة أنشطة الأعمال في غزة، حيث تكون الشركات المستقرة أكثر قدرة على المقاومة والتدبر مع القيود الحالية المفروضة على استيراد المواد الخام والوصول إلى التمويل ونقل التكنولوجيا. وبشكل أكثر تحديداً، سيركز الدعم على الركائز الثلاث التالية:

الركيزة الأولى: بناء خدمات الإرشاد الزراعية المطلوبة من أجل:

- تحسين الأمن الغذائي في مواد مختارة.
- تبني تقنيات إنتاجية لأنواع جديدة من المحاصيل والثروة الحيوانية لإتاحة المجال أمام التنويع.
- مساعدة المزارعين على تلبية متطلبات السوق ومواصفات المنتجات للأسواق المحلية والتصدير.
- تلبية متطلبات التصدير.
- دعم تشكيل التعاونيات وتطويرها.

الركيزة الثانية: تطوير المشاريع الريفية من أجل:

- إتاحة المجال أمام عدد مختار من مشاريع التصنيع الغذائي والزراعي القائمة والمشاريع الريفية غير الزراعية، بما فيها التعاونيات، لأن تنمو وتزيد من توفير فرص العمل. تشكل النساء الفئة المستفيدة ذات الأولوية من هذه الركيزة.

الركيزة الثالثة: تركيز خاص على أنشطة صيد الأسماك من أجل:

- زيادة إمداد الأسواق بأسماك المياه الملحة من خلال توفير قاعدة من البنية التحتية لصيد الأسماك البحرية وتربية الأحياء المائية التي تعيش في المياه المالحة الساحلية.
- تأهيل المرفأ والبنية التحتية الملحقة به.
- دعم بناء وإدارة برك الأسماك الساحلية.
- تحسين أداء تعاونيات صيد الأسماك وإدارتها.

مجال التركيز رقم ٤: استراتيجيات الاستعاضة عن الواردات والتصدير

تعكف وزارة الاقتصاد الوطني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على تطوير استراتيجية للاستعاضة عن الواردات يكون بإمكانها أن تقوي الاعتماد على الذات في الاقتصاد المحلي. هذه المبادرة مصممة بشكل يعزز جودة وكمية وملاءمة خدمات ومعلومات دعم التجارة المستدامة التي تقدمها مؤسسات تشجيع التجارة الوطنية للمنظمات العامة والخاصة الشريكة والمشاريع الفلسطينية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملك إمكانات التصدير. وهي تهدف كذلك إلى تعزيز قدرات القطاع الخاص في التعرف على الأسواق الأجنبية المتاحة والانضمام إليها. سيركز الدعم على:

- إنشاء وحدة للسياسات الاستراتيجية داخل وزارة الاقتصاد الوطني من أجل قيادة التحليلات والسياسات والاستراتيجيات، فضلاً عن توفير القدرات اللازمة لاستيعاب مبادرات الدعم الفني والمالي الدولية والتطوير المؤسسي والتنظيمي والفردي وإدارتها بفاعلية.
- إقامة "حملة اشتروا المنتج الفلسطيني" من خلال ضمان الجودة والتسويق المكثف وتحسين صورة المنتجات المحلية من أجل دعم وتعزيز حصة السلع والبضائع الفلسطينية في الأسواق.
- بناء آليات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الاستفادة من الفرص التي تتيحها مجتمعات الشتات الفلسطيني، وتشجيع معارض التجارة، ودعوة المستثمرين المحتملين للاستثمار في الأسواق الفلسطينية المربحة.

إلى جانب ذلك، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني مبادرة لتعزيز فرص التجارة أمام أنشطة الأعمال الفلسطينية في القطاعات التي تتمتع بإمكانات التصدير وتوفير فرص العمل. تقوم هذه المبادرة على فكرة أن الأسواق المحلية غير كافية لدعم نمو القطاع الخاص بشكل مستدام، وأن الاقتصاد الفلسطيني – على الرغم من القيود التي يفرضها الاحتلال – جاهز للمنافسة على المستوى الدولي، وأن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم تملك الفرصة لأن تصبح ذات قدرة تنافسية على الصعيد الدولي. ستعمل هذه المبادرة على:

- تحسين قدرات الإدارة التنظيمية والاستراتيجية لمنظمات تشجيع التجارة.
- تحسين سياسات التجارة.
- تحسين وصول القطاع الخاص الفلسطيني، وخاصة المشاريع التي تملكها النساء والشباب، إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة.
- زيادة وصول الشركات الفلسطينية إلى خدمات نوعية في مجال تطوير التصدير، وخاصة أنشطة الأعمال التي تملكها النساء والشباب.
- تحسين الترويج للشركات الفلسطينية (التعريف والتشبيك) في الأسواق المستهدفة.

الجزء ب. حماية الموارد الطبيعية والبيئة

١. المبررات والتحديات

إن نقص قدرة السلطات الفلسطينية على التحكم بأغلب مواردها الطبيعية، بما في ذلك المياه والأرض (المنطقة «جيم») والموارد الطبيعية، يشكل عائقاً كبيراً أمام قدرة السلطة الفلسطينية على تصميم وتخطيط استجابات سليمة للتحديات البيئية. لذا يعد قطاع المياه من المجالات التي تكتسب أولوية عليا في قائمة اهتمامات الخطة الوطنية للسلطة الفلسطينية للفترة ٢٠١١–٢٠١٣.

يعاني الشعب الفلسطيني من استنزاف متواصل لموارده الطبيعية نتيجة الاحتلال. وتتصف خدمات إمداد المياه والصرف الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة بالنقص الشديد. إذ يقدر أن معدل الاستهلاك الحالي للمياه المنزلية في الضفة الغربية يقف عند ٦٥ لتراً للفرد في اليوم ويتراوح بين ٥٠ إلى ٧٠ لتراً في قطاع غزة، وهذه الأرقام تنخفض عن الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو ١٠٠–١٥٠ لتراً للفرد في اليوم.[٤]

٤ Amnesty International, Troubled Waters, Palestinians denied fair access to water, October 2009.

يتأثر الحوض الجوفي الساحلي في قطاع غزة سلباً في ظل عدم استدامة استخدامه، وبسبب الضخ المفرط لأكثر من ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه في السنة. لقد أدى ذلك إلى تسرب مياه البحر إلى الخزان الجوفي مسبباً ارتفاع مستويات الملوحة والكلوريد بشكل لا يتناسب مع الاستهلاك البشري. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب تسرب المياه العادمة ومبيدات الآفات وعصارات مكبات النفايات، مما يرفع تركيز النيترات إلى مستويات خطيرة. وقد تصاعدت مشكلة تلوث الحياة البحرية والساحلية في قطاع غزة لتصبح قضية إقليمية.

يرتبط ٦٠ بالمائة[٥] فقط من السكان بشبكات المجاري، وتنخفض الطاقة الاستيعابية لمحطات معالجة مياه المجاري إلى ما دون مستوى الاحتياجات. وتعتمد غالبية المجتمعات في المناطق الريفية على الحفر الامتصاصية الخاصة التي تزيد في تلوث مصادر المياه. وينطبق التحدي ذاته على تجميع النفايات الصلبة. ففيما أن خدمات تجميع النفايات الصلبة تغطي ٩٥ بالمائة من قطاع غزة، نجد أن ٦٧ بالمائة فقط من سكان الضفة الغربية تشملهم مثل هذه الخدمات.

فضلاً عن ذلك، توجد مشكلة في سوء إدارة النفايات الصلبة، فيما أن تجميع المياه العادمة ومعالجتها وتصريفها لا يتم بالشكل الكافي والمناسب. كما أن صناعة المحاجر والرخام في الضفة الغربية، وكذلك مقالع الرمال في قطاع غزة، تستنزف الموارد الطبيعية وتهدد التنوع الحيوي. ويؤدي الاستخدام غير المنظم لأنواع محرمة دولياً من مبيدات الآفات وإساءة استعمال الأسمدة الكيماوية ومبيدات الأعشاب إلى تلويث التربة التحتية والمياه، واستنزاف التنوع الحيوي، والتسبب في مشكلة خطيرة بالنسبة للصحة العامة.

من جانب آخر، يعد توسيع المستوطنات والبنية التحتية الداعمة لها، وكذلك بناء الجدار الفاصل، سبباً رئيسياً للتلوث والتدني البيئي. فغالباً ما يتم تصريف النفايات الصلبة والسائلة في الوديان الفلسطينية. وتؤدي أعمال البناء ومصادرة آبار المياه وآلاف الدونمات من الأراضي المزروعة واجتثاث الأشجار إلى تعاظم مشكلات التصحر وتعرية التربة وفقدان التنوع الحيوي والحياة البرية.

يزداد تدني البيئة تفاقماً بسبب الإدارة غير السليمة، وضعف القدرات المؤسسية، وغياب الأطر المنظمة (أو عدم وضعها موضع التنفيذ)، علاوة على انخفاض مستوى الوعي والمشاركة من جانب عموم السكان.

٥ عاشور وآخرون، ٢٠٠٩.

٢. الأولويات

مع أن البيئة لا تشكل قطاعاً منفصلاً في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، إلا أن الأهداف البيئية تنعكس في أحد الأهداف الاستراتيجية لقطاع البنية التحتية (الهدف الاستراتيجي الثالث: حماية البيئة في فلسطين) ويجري دمجها في القطاعات التي تحتاج إلى مساعدة من أجل:

- إنشاء شبكات البنية التحتية المتكاملة والمستدامة (إمدادات المياه، ومعالجة مياه المجاري، وإدارة النفايات).
- تأمين وتوفير الطاقة والموارد الطبيعية (الموارد المائية).
- حماية البيئة (إعادة التدوير والمعالجة المأمونة للنفايات الصلبة، والتوعية البيئية، ووضع الأطر التنظيمية وإنفاذها، ومكافحة التصحر).
- المحافظة على نوعية شبكات البنية التحتية وضمان قدرة المواطنين على تحمل تكاليفها وضمان سلامتها على المدى الطويل (إدارة النفايات الصلبة).
- دعم وتطوير قدرات سلطة جودة البيئة ووزارة الخارجية ووزارة التخطيط والتنمية الادارية للمشاركة والوفاء بالتزاماتهم للاتفاقيات البيئية الدولية.

وعلاوة على ذلك، يقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي /برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بالعمل بشكل وثيق مع مؤسسات السلطة الفلسطينية وتقديم الدعم ليتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاقيات ريو الثلاث، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) واتفاقية مكافحة التصحر والجفاف (CCD) والاطار العملي لتغير المناخ. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد القدرات الفردية والمؤسساتية والمنهجية المطلوبة. وسيعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي /برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي، عند الحاجة، لتحقيق هذه الغاية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في تعاون وثيق جداً مع سلطة المياه الفلسطينية وسلطة جودة البيئة، وفي الفترة الأخيرة مع سلطة الطاقة الفلسطينية أيضاً. ويتخذ دعم البرنامج لقطاعي المياه والبيئة أبعاداً متعددة، سعياً لتلبية الاحتياجات لتطوير القدرات في مجالات مثل: إدارة شؤون المياه، وحماية البيئة واستدامتها، والسيطرة على التلوث، وتغير المناخ. كما يتضمن الدعم بناء البنية التحتية ووضع الأنظمة واللوائح البيئية، والتي تكتسب أهمية أساسية بالنسبة للسيطرة على التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

منذ سنة ١٩٧٩، تم استثمار أكثر من ثلث موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في مشاريع بيئية. وأنتج ذلك أكثر من ٢٧٠ مشروعاً تتراوح من بناء شبكات المياه والمياه العادمة وتأهيل محطات معالجة مياه المجاري إلى تطوير خطط استراتيجية لقطاعي المياه والبيئة. سيتوافق الدعم مع الخطوط العامة لخطة التنمية الوطنية الفلسطينية وسيركز على تحقيق الإنجازات والنتائج التالية:

- تمتين إدارة شؤون المياه.
- حشد التمويل البيئي.
- تحسين الوصول إلى إمدادات المياه والصرف الصحي، وكذلك خدمات النفايات الصلبة.
- تعزيز التكيف مع تغير المناخ.

٣. مجالات المساعدة

مجال التركيز رقم ١: إدارة شؤون البيئة

إن الحكم الرشيد في مجال البيئة يتطلب التركيز على بناء القدرات والبناء المؤسسي لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة بالبيئة. إلا أنه لا يقل عن ذلك أهمية إعطاء وجه إنساني للتحديات البيئية وتمكين الناس لكي يقوموا بدور أنشط في التصدي لهذه التحديات. لذا فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني يشجع على دمج المجتمعات المحلية وإحداث تغيير في الاتجاهات والمواقف السائدة تجاه قضايا البيئة، مع العمل في الوقت ذاته على مناصرة بناء الشراكات في مجال البيئة. تحقيقاً لذلك، سيتم تمكين المؤسسات ذات الصلة من أجل:

- وضع أطر تنظيمية مواكبة لأحدث التطورات تستطيع أن توفر بيئة مواتية لممارسات التنمية المستدامة والسيطرة على التلوث.
- تطوير قدرات السلطة الفلسطينية والسلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني لدعم تطوير خطط عمل وسياسات وأنظمة ولوائح بيئية واضحة، ومقاييس ومعايير لجودة البيئة، وأدلة بيئية، واستراتيجيات وبرامج للتوعية البيئية.
- تقديم التدريب من أجل إنفاذ مختلف الأنظمة واللوائح البيئية ومراقبة تنفيذها.
- تمتين الإطار التنظيمي للسيطرة على التلوث وبناء قدرات مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية في مراقبة مصادر التلوث والتفتيش عليها.
- تمتين الحكم الرشيد في مجال البيئة من خلال تطوير القدرات لمواكبة المناهج العالمية.

مجال التركيز رقم ٢: التمويل البيئي

إن واقع كون الأرض الفلسطينية المحتلة لا تتمتع بصفة دولة مستقلة وليست دولة عضواً في الأمم المتحدة يعني أنها من الناحية القانونية ليست مشمولة بالمعاهدات والاتفاقيات البيئية القائمة. نتيجة لذلك، لا تستطيع الأرض الفلسطينية المحتلة الوصول إلى الصناديق وآليات التمويل المنشأة على أساس المعاهدات، مثل نافذة المرفق البيئي العالمي، ومرفق الكربون المستحدث في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وآليات التنمية النظيفة، وصندوق الطبيعة المرتبط بقمة كانكون بشأن تغير المناخ والذي هو أحدث الصناديق المنشأة.

إن الأرض الفلسطينية المحتلة بصفتها بلداً خاضعاً للاحتلال تواجه وضعاً مالياً صعباً بالأساس وتعتمد إلى حد كبير على التمويل الدولي لدعم المشاريع التنموية وتغطية التكاليف التشغيلية. وعدم قدرتها على الاستفادة من آليات التمويل البيئي يساهم في تفاقم التهديدات البيئية ويؤدي إلى تهميش هذا القطاع، وخاصة في أوقات الأزمات.

في سنة ٢٠٠٩، وبعد عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزة، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني سلطة جودة البيئة من أجل إنشاء المجموعة القطاعية للبيئة ضمن سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية، ومن أجل التعامل مع البيئة كقطاع فرعي منفصل في مجموعة عمل البنية التحتية. بهذا الشكل، حظيت البيئة باهتمام خاص، مما أتاح الاستثمار في المكونات التنظيمية والمؤسسية التي كانت تستثنى في السابق من عمليات التخطيط.

دعماً لمؤسسات السلطة الفلسطينية في تحضيرها لأن تصبح دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني عن قرب مع سلطة جودة البيئة ووزارة الخارجية ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية وبلدان عربية والجهات المانحة من أجل:

- دعم وبناء قدرات سلطة جودة البيئة ووزارة الخارجية للانضمام إلى الاتفاقيات البيئية الدولية.
- تمكين السلطة الفلسطينية من الوصول إلى التمويل البيئي مع التركيز على المرفق البيئي العالمي والصناديق المختلفة المتعلقة بتغير المناخ.
- تمتين قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية (سلطة جودة البيئة، وسلطة المياه الفلسطينية، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ووزارة الخارجية) في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف والوصول إلى التمويل البيئي والانضمام إلى الاتفاقيات البيئية.

مجال التركيز رقم ٣: التزويد بالمياه والصرف الصحي وخدمات النفايات الصلبة

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني عن قرب مع سلطة المياه الفلسطينية بخصوص إدارة شؤون المياه، وخاصة في إطار برنامج إقليمي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على مدار السنوات الثلاث الماضية على إثراء قدرات سلطة المياه الفلسطينية في مجال التنسيق مع المانحين والمفاوضات الدولية والخبرات الفنية. وفي هذا الصدد، أنجزت دراسة تشخيصية لإدارة شؤون المياه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتم فيها تحديد الأولويات الرئيسية لسلطة المياه الفلسطينية. كما يجري الانتهاء من دراسة عن إصلاح قطاع المياه من أجل أن تتبنى السلطة الفلسطينية هيكلية جديدة لقطاع المياه قبل أن يتم إعلان إقامة الدولة.

تماشياً مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية ومع التدخلات الحالية لسلطة المياه الفلسطينية، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني أيضاً على تحسين إدارة المياه والوصول إلى المياه وخدمات المياه العادمة والنفايات الصلبة المتاحة للمجتمعات المهمشة في قطاع غزة والضفة الغربية، وخاصة في المنطقة "جيم". وقد تم تحديد الأولويات الرئيسية التالية بالتشاور مع سلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه بلديات الساحل والمؤسسات الأخرى ذات الصلة:

- تعزيز قدرات سلطة المياه الفلسطينية من أجل تطوير خطة وطنية للمياه ووضع الإطار التنظيمي لقطاع المياه، بما يشمل الأنظمة واللوائح ومعايير الجودة والترتيبات الحكومية الدولية.
- تحسين توفر المياه وجودتها من خلال تطوير مصادر مياه بديلة (محطات التحلية ووحدات تنقية المياه بالتناضح العكسي) في قطاع غزة.
- تحسين كفاءة شبكات المياه في قطاع غزة وتحسين التغطية في المنطقة "جيم" من خلال تأهيل وبناء شبكات التوزيع وتركيب مضخات التقوية والصهاريج.
- تحسين إدارة تجميع المياه العادمة وإعادة استخدامها من خلال بناء شبكات ومحطات معالجة لمياه المجاري وتبني مخططات لإعادة استخدام المياه العادمة.
- توسيع الوصول إلى آليات مأمونة لتجميع النفايات الصلبة ونقلها والتخلص منها، وتطوير آليات إدارة مستدامة لرفع الوعي العام حول إدارة النفايات الصلبة وتجريب مخططات إعادة التدوير.
- تحسين إدارة النفايات الخطرة مع التركيز على نفايات الرعاية الصحية.

مجال التركيز رقم ٤: التكيف مع تغير المناخ

إن العواقب الكامنة التي يمكن أن يسببها تغير المناخ في الأرض الفلسطينية المحتلة خطيرة. فتزايد شح الموارد المائية والتصحر التدريجي في البلاد يشكل تهديداً فعلياً لسبل المعيشة والصحة. وقد بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني جهوداً لإبقاء الأرض الفلسطينية المحتلة مرتبطة بالبيئة المتغيرة على مستوى العالم، فأجرى تقييماً بشأن تغير المناخ من أجل صياغة استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ وتطوير برنامج في هذا الخصوص. وكانت النتائج الرئيسية على النحو التالي:

- يتوقع انخفاض سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما من شأنه أن يفاقم مشكلة الجفاف وندرة المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة. يقدر أن تتراوح الزيادة في درجات الحرارة ما بين ٢.٢–٥.١ درجة مئوية، ويقدر أن ينخفض المعدل السنوي لسقوط الأمطار بنسبة ١٠ بالمائة حتى سنة ٢٠٢٠ وبنسبة ٢٠ بالمائة حتى سنة ٢٠٥٠.
- يتوقع أن يفاقم تغير المناخ من مشكلة تدني جودة الأراضي والتصحر، مما سيضر بالإنتاج الزراعي ويعرض الأمن الغذائي للخطر. يمكن أن يكون لذلك تبعات اجتماعية–اقتصادية من ناحية زيادة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي. كما يحتمل حدوث ترحل وهجرة داخلية إلى المناطق الحضرية ونزاعات داخلية على استخدام الموارد المائية التي تزداد ندرة.
- يحتمل تزايد حدوث الكوارث الطبيعية الناتجة عن الجفاف أو الحوادث المناخية القاسية، مثل العواصف والفيضانات وموجات الحر والجفاف.

استجابة لهذه النتائج، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على دعم:

- الاستفادة من البرامج والمبادرات الإقليمية (المبادرة العربية لمواجهة تغير المناخ، والبرنامج الإقليمي الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص تغير المناخ) في بناء الوعي والمعرفة لدى الهيئات الفلسطينية حول تغير المناخ واستراتيجيات التكيف، مع التركيز على ندرة المياه، والجفاف، وارتفاع منسوب مياه البحر، وكفاءة الطاقة، ومصادر الطاقة البديلة.
- دمج قضايا تغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات الوطنية وتمتين قدرات وزارات السلطة الفلسطينية ذات العلاقة في تطوير استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ.
- تطوير خطط وطنية لمكافحة التصحر (قيد التنفيذ) ولإدارة الكوارث والحد من المخاطر.
- تنفيذ مشاريع تجريبية مختارة في المناطق الأكثر تضرراً في الأرض الفلسطينية المحتلة حول إدارة الموارد المائية، والأمن الغذائي، واستخدام الطاقة بكفاءة واستدامة، وارتفاع منسوب البحر.
- استخدام آلية تنفيذ مشابهة مثل المرفق البيئي العالمي لإشراك منظمات المجتمع المدني وبناء قدراتها في التكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره.
- دعم قدرة المجتمعات الأكثر هشاشة على الصمود والتكيف عن طريق رفع مستوى وعيهم حول التأثيرات الكامنة لتغير المناخ على سبل معيشتهم، وبناء قدراتهم للتدبر والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ.
- تبني تقنيات وسياسات ومعايير التخضير في تشييد المنازل والمباني.

الجزء د البنية التحتية العامة والاجتماعية

١. المبررات والتحديات

يتم التشديد في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية على أن تطوير البنية التحتية العامة والاجتماعية يشكل المفتاح لتحقيق بناء الدولة وتمتينها. فأهمية البنية التحتية لا تقتصر على تأمين وصول السكان إلى فرص الإسكان والخدمات الاجتماعية الأساسية، بل هي كذلك شرط مسبق من أجل قيام الدولة الفلسطينية ووجودها على شكل كيان فاعل. إن تطوير الشبكات على نطاق الوطن ككل، وخاصة للمياه والكهرباء والنقل والمواصلات، أمر لا بد منه لكي تصل الخدمات إلى الأرض الفلسطينية بأكملها، بما في ذلك قطاع غزة والمنطقة «جيم» والقدس الشرقية.

لقد تضرر قطاع غزة بشكل شديد بسبب النزاع والحصار. وتعرض القسم الأعظم من بنيته التحتية العامة والخاصة للتدمير أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية الرصاص المصبوب، ويتسبب استمرار الحصار في إعاقة أية جهود فعلية لإعادة الإعمار وأية تدخلات أخرى يلزم القيام بها للاستجابة للنمو السكاني. لذا فهناك ضرورة لبذل استثمارات ذات شأن من أجل إعادة تأسيس خدمات البنية التحتية الأساسية المتاحة للمجتمعات، بما يشمل الإسكان، والصحة، والتعليم، والمياه، والمياه العادمة، والكهرباء.

إن المناطق المصنفة على أنها المنطقة "جيم" تشكل ٦٢ بالمائة من أراضي الضفة الغربية. وغالبية هذه المنطقة غير مأهولة بالسكان أو مخصصة للمستوطنات فقط. ومع ذلك، يوجد ٤٠٠ تجمع سكاني فلسطيني في المنطقة "جيم"، حيث يتواجد ١٥٠ تجمعاً بالكامل في المنطقة "جيم" يقيم فيها أكثر من ١٥٠ ألف نسمة.[٦] أما القدس الشرقية من الجهة المقابلة، فمساحتها أصغر من ذلك بكثير ويقطنها أكثر من ٣٠٠ ألف ساكن فلسطيني. والمنطقتان معاً تشكلان حوالي ٦٥ بالمائة من مساحة الضفة الغربية وتشملان ١٢ بالمائة من سكانها.

تتسبب القيود على البناء في المنطقة «جيم» والقدس الشرقية بإعاقة التنمية. فالسكان لا يستطيعون الحصول على تراخيص بناء من دون الخضوع لعملية طويلة من إثبات الملكية وضمان الامتثال مع المخططات الهيكلية القائمة. تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه من بين الطلبات التي تم تقديمها، جوبهت ٩٤ بالمائة من طلبات رخص البناء بالرفض لحجج مختلفة. علاوة على ذلك، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٤٥٠ عملية هدم منازل في المنطقة «جيم» في فترة ١٢ سنة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفي سنة ٢٠١٠ فقط، يقدر أنه تم هدم ٢٣٠ مبنىً فلسطينياً في الضفة الغربية.

وفي القدس، يحصر المخطط الهيكلي الحالي للمدينة فرص البناء المتاحة للسكان العرب في ١٣ بالمائة من مجموع مساحة القدس الشرقية. ومع أن الفلسطينيين يشكلون ٣٦ بالمائة من سكان القدس (الشرقية والغربية)، إلا أنه يتم إصدار أقل من ٧ بالمائة من رخص البناء للفلسطينيين. وبالنتيجة، تقدر المصادر الفلسطينية أن القدس الشرقية تعاني من نقص يعادل ٤٢ ألف وحدة سكنية.

٦ http://www.ochaopt.org/documents/special_focus_area_c_demolitions_december_2009.pdf

٢. الأولويات

تشتمل خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١–٢٠١٣ على خمسة أهداف استراتيجية لقطاع البنية التحتية:

- إنشاء شبكات البنية التحتية المتكاملة والمستدامة.
- تأمين وتوفير الطاقة والموارد الطبيعية.
- حماية البيئة.
- المحافظة على نوعية شبكات البنية التحتية وضمان قدرة المواطنين على تحمل تكاليفها وضمان سلامتها على المدى الطويل.
- توفير السكن المناسب والآمن الذي يستطيع المواطنون تحمل تكلفته.

إن برامج ومشاريع البنية التحتية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني تتماشى مع أولويات التنمية والاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية التي توردها خطة التنمية الوطنية. وهي تهدف إلى توسعة وتمتين التدخلات السابقة والحالية في هذا القطاع، سعياً نحو تحقيق الهدف العام المتمثل في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزيز قيام الدولة الفلسطينية. يتضمن البرنامج كلاً من الإنفاق الأساسي (رأس المال) وتدخلات التطوير المؤسسي في أهم القطاعات الفرعية للبنية التحتية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، عن طريق تقديم دعم مكمل لمساهمات السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي، يعطي الأولوية للتدخلات الاستراتيجية الموجهة في مجال البنية التحتية، والتي تملك أعلى إمكانية لتحقيق ما يلي:

- تقليص التباينات الجغرافية والاجتماعية–الاقتصادية عن طريق زيادة الوصول إلى الأشكال الرئيسية من البنية التحتية في المناطق المحرومة أو تلك التي تعاني من نقص الخدمات. يتضمن ذلك تحسين نظام النقل على الطرق وتطوير البنية التحتية الاجتماعية والإسكان.
- تطوير بنية تحتية قادرة على الاستمرار مالياً وبناء القدرات لاستخدامها وإدارتها بكفاءة. علاوة على ذلك، سيتم تعزيز كفاءة الطاقة، وخاصة في قطاعات النقل والإسكان والطاقة، وكذلك تعزيز سبل التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة.
- تمتين التعاون والشراكة التي تتوافق مع تعزيز استخدام مصادر البنية التحتية المتاحة والمستقبلية بكفاءة وفاعلية وإنصاف.

بالنظر إلى هذه الأهداف، سيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني على خمسة قطاعات لدعم البنية التحتية، وهي: الطاقة، والنقل، والإسكان، والتعليم، والصحة.

٣. مجالات تركيز المساعدات

مجال التركيز رقم ١: موارد الطاقة

لا يزال توزيع الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية لا يفي بالغرض ويقل عن تلبية الاحتياجات، مع وجود العديد من المواقع في المنطقة «جيم» التي تزال غير موصولة بأية شبكة توزيع. ويظل توليد الكهرباء من خلال موارد الطاقة المتجددة محدوداً بسبب غياب الإطار التنظيمي المناسب، وارتفاع تكلفة الحفاظ على الاستثمارات، ونقص البحوث والتدريب.

تعتمد محطة توليد الكهرباء في غزة على معونات الوقود الخارجية، فيما أن الكهرباء التي تنتجها تتوقف بشكل بالغ على القيود التي تفرضها إسرائيل على الإمدادات. كما أن البنية التحتية للتوزيع غير كافية في كثير من الأحيان ومعرضة للعطل. يؤدي هذا الواقع إلى تكرر انقطاع التيار الكهربائي مما يجبر الخدمات الأساسية على التحول إلى استعمال مولدات احتياطية. ويشهد قطاع غزة تصاعداً في معدلات تلوث الهواء بسبب الاستخدام المكثف لمولدات السولار، مما يمكن أن يعرض سكان غزة للإصابة بأمراض مزمنة في الصدر.

ترمي التدخلات التي يقترحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في قطاع الطاقة إلى الاستجابة إلى بعض التحديات الواردة أعلاه، وسيتم توجيهها بالأساس نحو:

- زيادة الإمدادات المحلية من الطاقة الكهربائية وإقامة شبكة متكاملة لتوزيع الكهرباء – تربط قطاع غزة والضفة الغربية بالبلدان المجاورة كذلك – تعمل على أساس تجاري بواسطة شركات إقليمية لتوزيع الطاقة الكهربائية.
- تعزيز قدرات الجهات المحلية المزودة للكهرباء من أجل بناء نظام تجاري في تقديم الخدمات يتصف بالكفاءة والفاعلية، بما يتضمن استخدام نظم قياس على أساس الدفع المسبق.
- التوسع في توزيع الكهرباء وتأهيل الشبكات القائمة في غزة والمنطقة "جيم" – وخاصة تلك التي تمد المجتمعات المتضررة من الجدار الفاصل – وتمكين هذه المجتمعات من الحصول والمحافظة على ظروف سكن موصول بشبكة كهرباء ذات كفاءة.
- تعزيز التنوع في مصادر الطاقة من خلال إدخال تقنيات جديدة في مجال الطاقة التقليدية والمتجددة ومن خلال البحوث والتجريب والسياسات وتطوير القدرات.

مجال التركيز رقم ٢: نظم النقل والإدارة

يعتبر النقل البري النوع السائد للنقل والمواصلات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعاني الشبكة من العجز، حيث أن نصف الطرق الموجودة غير مرصوفة بشكل جيد أو تنقصها الصيانة. وتحول العوائق السياسية والقيود على الحركة والوصول وتقطيع أوصال الأراضي دون القيام بأي تنمية استراتيجية مستقبلية في هذا القطاع.

وفي قطاع غزة، تعرضت البنية التحتية الاستراتيجية الرئيسية، مثل المطار والمرفأ، للأضرار نتيجة الاجتياحات الإسرائيلية المتوالية ولم تعد صالحة للاستخدام. كما تضررت أثناء عملية الرصاص المصبوب أكثر من ٥٧ كيلومتراً من الطرق.[٧] في المقابل، لم يكن بالإمكان، خلال السنوات الأربع الماضية، تنفيذ أية أعمال بارزة في إعادة الإعمار أو أية تدخلات تطويرية بسبب الحصار، مع أنه تم تأهيل القليل من الطرق باستخدام الحطام المحلي المطحون.

يهدف الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني إلى تحسين ربط المجتمعات الفلسطينية بمرافق طرق كافية وآمنة، وإلى دعم تصميم مشاريع استراتيجية ترسي الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ستعمل المساعدات على:

- تحسين النقل الأكثر أمناً وتيسير حركة السكان والبضائع بكفاءة من خلال تأهيل شبكات الطرق الحضرية والريفية في الضفة الغربية، مع التركيز على المنطقة «جيم».
- تأهيل الطرق والبنية التحتية الأساسية المتضررة في قطاع غزة.
- تطوير خطة رئيسية شاملة لشبكة الطرق، تتضمن نظاماً لإدارة صيانة الطرق، وتوفير الدعم المؤسسي لتصميم وتنفيذ نظام فعال لإدارة قطاع النقل وتنظيمه.
- تحسين قدرات الوصول والمراقبة بالنسبة لدخول البضائع ومواد البناء إلى قطاع غزة، ودعم أنشطة الإنعاش والتطوير وإعادة الإعمار. يشمل ذلك هيكلية الإدارة، إلى جانب الآلية المنتظرة لتنسيق إيصال مواد البناء اللازمة للمشاريع ومراقبة نقلها وتخزينها وشحنها إلى مواقع العمل.

٧ UNDP/PAPP Damage Needs Assessment, 2009.

مجال التركيز رقم ٣: الإسكان المناسب والمقدور على تكلفته

يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة «جيم» من العيش في ظروف إسكان سيئة وغير آمنة نتيجة عوامل متنوعة. ففي قطاع غزة، يؤدي ارتفاع الكثافة السكانية جنباً إلى جنب مع استحالة بناء منازل جديدة بسبب الحصار إلى نشوء نقص شديد في مدى توفر الإسكان، وتفاقم هذا الأمر بشكل بالغ بعد تدمير أكثر من ١١,٥٠٠ منزل خاص ومبنى سكني أثناء عملية الرصاص المصبوب. ولم يتح المجال لإعادة بناء غالبية هذه المباني بسبب استمرار الحصار. كما أن الحصار لا يزال يعيق تلبية الاحتياجات للسكن الناشئة عن النمو السكاني الطبيعي الذي لم يمكن قياسه في السنوات الخمس الأخيرة، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من الازدحام السكاني المزمن، واشتداد الحاجة إلى حوالي ٧٥ ألف وحدة سكنية إضافية.

وفي القدس الشرقية، يكاد يكون من المستحيل بناء منازل جديدة للفلسطينيين بسبب الصعوبات التي يواجهونها في استصدار رخص بناء من السلطات الإسرائيلية. ففيما تبلغ الاحتياجات السنوية أكثر من ١٥٠٠ منزل جديد، تصدر بلدية القدس في العادة ٢٠٠ رخصة فقط. نتيجة لذلك، يتم بناء أربعة من كل خمسة منازل كل سنة من دون ترخيص، وتعتبر السلطات الإسرائيلية أن ثلث المنازل في المدينة (١٠ آلاف منزل) غير قانونية، وبالتالي فهي تتعرض لتهديد دائم بالهدم. وبالفعل، تم منذ بداية سنة ٢٠١٠ إصدار أوامر هدم في حق ١٣٢٢ مبنىً مما سيؤدي إلى تشريد ٣٦٥٥ شخصاً، بمن فيهم ١٦٩٩ طفلاً. وقد تم هدم أكثر من ٥٠ منزلاً، الأمر الذي أدى إلى تشريد ٧٥ شخصاً، منهم ٤٥ طفلاً. علاوة على ذلك، تتعرض منازل عديدة في البلدة القديمة وأحياء أخرى لتهديدات بالاستيلاء عليها بواسطة المستوطنين غير الشرعيين.

أما في المنطقة "جيم" التي تشكل ٦٢ بالمائة من الضفة الغربية، فيتم تخصيص واحد بالمائة فقط من الأراضي للعمران الفلسطيني. وبالنتيجة، تضطر غالبية المجتمعات الفلسطينية للبناء دون الحصول على تراخيص، وتصبح هذه المنازل، كما هو حال القدس الشرقية، هي وغيرها من المباني (من مدارس أو نظم مياه أو زكائب للماشية) عرضة للتهديد بالهدم. فقد تم في سنة ٢٠١٠ هدم ١١٣ منزلاً و٢٤٠ مبنىً آخر، مما أضر بأكثر من ٦٠٠٠ شخص وأدى إلى تهجير ٤٧٨ شخصاً، منهم ٢٣٠ طفلاً. كما قامت القوات الإسرائيلية بتسوية بضع مئات من المنازل بالأرض أثناء اجتياحات سابقة في المنطقة "باء" في الضفة الغربية.

تماشياً مع أولويات خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، تهدف تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في قطاع الإسكان إلى:

- ضمان توفير إسكان مناسب وآمن يستطيع المواطنون تحمل تكلفته من خلال إعادة إعمار الوحدات السكانية التي تم تدميرها في غزة والمنطقة «باء» في الضفة الغربية.
- ترميم المنازل المتداعية في القدس الشرقية، وإنشاء صندوق لدعم الفلسطينيين في القدس الشرقية في تغطية التكاليف الباهظة لاستصدار رخص بناء والغرامات المفروضة عليهم.
- توسيع مبادرات الإسكان الحالية عن طريق توفير مرافق الخدمات العامة، مثل الطرق وشبكات المجاري والمياه والكهرباء، لعدد من مشاريع الإسكان التعاونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

مجال التركيز رقم ٤: التعليم

لم يتم بناء أية مدارس جديدة في قطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٧، وذلك بالأساس بسبب نظام الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل. ويجري حالياً اتباع نظام مناوبتين أو حتى ثلاث مناوبات في المدارس من أجل الاستجابة لارتفاع أعداد الطلبة، مما يشكل خطراً جدياً على جودة التعليم في قطاع غزة. إن هناك حاجة لبناء ٢٥٦ غرفة صفية جديدة كل سنة لاستيعاب العدد المتنامي من الطلبة فقط.

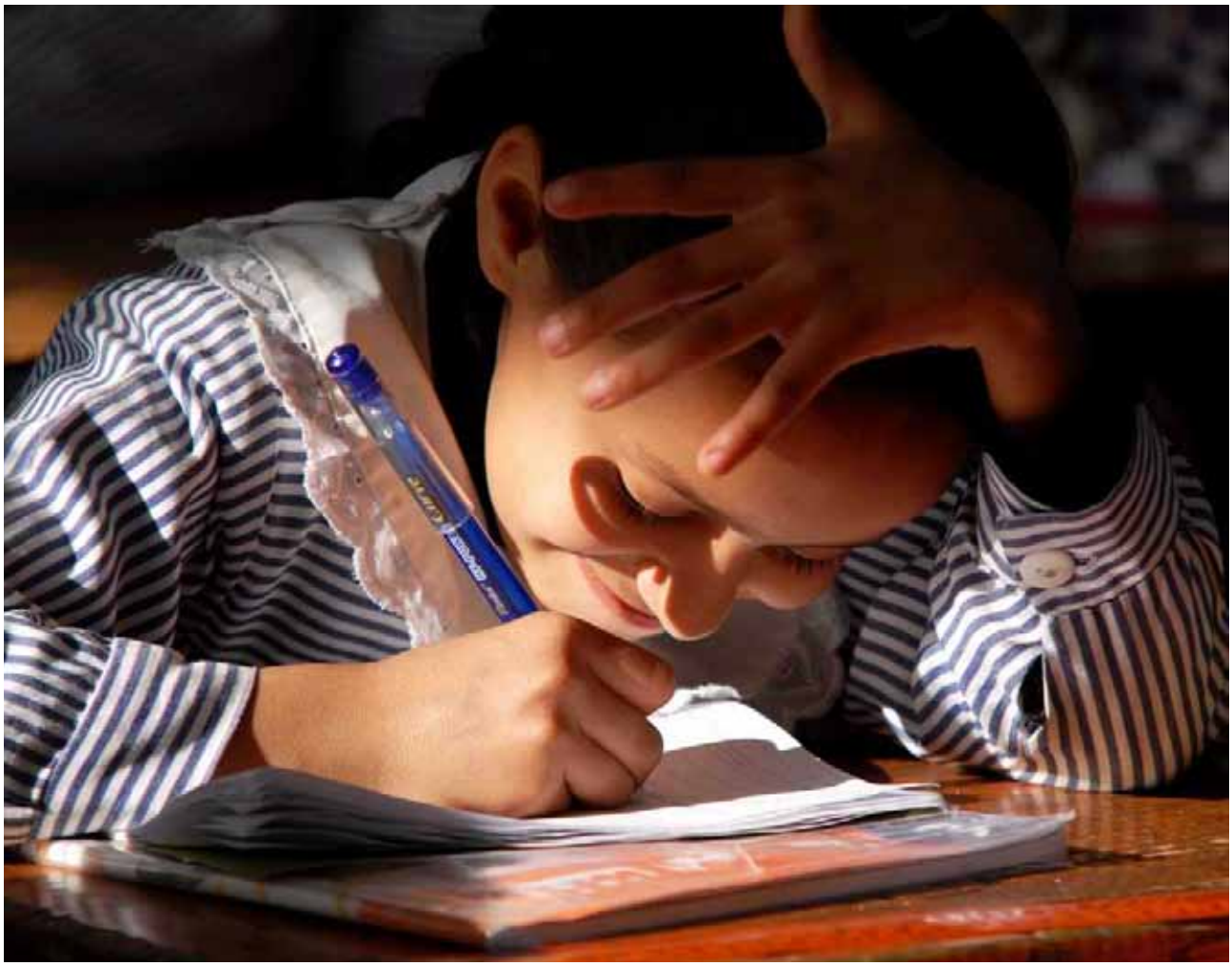

وفي القدس الشرقية، تعمل مرافق تعليمية عديدة في مبان مستأجرة وغير مناسبة ومكتظة نظراً لأن السلطات الإسرائيلية لا توفر البنية التحتية التعليمية الكافية. إن استحالة الحصول على ترخيص لبناء مرافق جديدة في القدس الشرقية والمنطقة "جيم" تسبب تأثيرات بالغة على جودة التعليم في هاتين المنطقتين.

تماشياً مع السياسات ذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية ٢٠١١–٢٠١٣، ستعمل التدخلات الفورية على:

- تقوية نظام التعليم في القدس الشرقية من خلال بناء مدارس جديدة، وتأهيل رياض الأطفال، وتوفير الأثاث والتجهيزات، والاستجابة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

- دعم تنمية الطفولة المبكرة من خلال تأهيل رياض الأطفال والمراكز الترفيهية في المنطقة "جيم" والمواقع النائية.
- بناء المدارس والمرافق التعليمية في قطاع غزة.
- دعم السلطة الفلسطينية في تنفيذ خطتها الرئيسية في مجال البنية التحتية للتعليم.

مجال التركيز رقم ٥: خدمات ونظام الصحة العامة

أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ومنظمة الصحة العالمية تقييماً مشتركاً في قطاع غزة، بطلب من وزارة الصحة، وأبرزت النتائج الحاجة لإعطاء الأولوية لاستجابات تتراوح من تأهيل المستشفيات ومراكز الصحة العامة المتداعية إلى توسيع المرافق القائمة وتوفير ما ينقص من خدمات صحية. كما ينبغي أيضاً تلبية الحاجة المتنامية للمرافق الصحية المناسبة من أجل تقليل التحويلات الخارجية للمرضى، والتي أصبحت تشكل مصدر استنزاف مزمن لموازنة وزارة الصحة السنوية.

أما في المنطقة "جيم" وعلى الرغم من جهود وزارة الصحة لضمان توزيع جغرافي عادل للمرافق الصحية، فإن العوائق العسكرية الإسرائيلية وإغلاق الطرق وشبه استحالة تأمين رخص لإنشاء مبان جديدة تواصل التأثير سلباً في إمكانية الوصول إلى خدمات صحية نوعية. ويؤدي التهديد بهدم ما يتم تشييده أو تأهيله من مبانٍ إلى إحجام الأطراف الفاعلة عن الاستثمار في هذا القطاع. فضلاً عن ذلك، أصبح من المعتاد أن يخضع أفراد الطواقم الطبية والمرضى لتفتيش دقيق على الحواجز ونقاط التفتيش، مما يؤدي إلى تأخير حصول المرضى على العناية الطبية.

تماشياً مع الخطة الاستراتيجية الوطنية الصحية الفلسطينية ٢٠١١–٢٠١٣، ستعطي تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني الأولوية لغزة والمنطقة "جيم" والقدس الشرقية. وستسعى أهم هذه التدخلات إلى:

- تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية الشاملة وتيسير الوصول إليها بتكلفة يستطيع المواطنون تحملها، وبناء المستشفيات والعيادات للفئات السكانية الأكثر هشاشة، إلى جانب تقديم خدمات الدعم الكافية.
- إنشاء نظام متكامل لتكنولوجيا المعلومات الصحية في مستشفيات القدس الشرقية من أجل تحسين التنسيق ومساعدة المرضى على التنقل بين مرافق القدس الشرقية دون حدوث ازدواجية في الخدمات.
- توسيع وتطوير التخصصات الطبية في المسالك البولية وجراحة الأعصاب وزرع الأعضاء وطب الأطفال وأمراض القلب في المستشفيات الرئيسية الثلاثة: المقاصد والفرنسي والمطلع.

مجال التركيز رقم ٦: الحفاظ على التراث

إن التراث الأثري والمعماري الفلسطيني قد واجه ويواجه حالة مقلقة من التردي والخراب والإهمال بسبب الاحتلال. كما أن التراث الشعبي الفلسطيني، بما يشمل صناعة الحرف والتقاليد الشفوية والموسيقى والعادات، آخذ في الاضمحلال. إن هذه المقومات تشكل عناصر رئيسية في الهوية الوطنية، وخاصة في مناطق مثل القدس الشرقية والمنطقة «جيم»، وهي المناطق التي تتعرض فيها لأكبر تهديد.

تملك السياحة إمكانات وطاقات مهمة، وخاصة بالنظر إلى إمكانية اجتذاب "الأراضي المقدسة" للسياح والحجاج. وفي حال الاستثمار المناسب، من المقدر أن تستطيع العوائد الفلسطينية من السياحة أن تتضاعف بسهولة خلال السنوات العشر التالية لتصل إلى ١.٥ مليار دولار أمريكي، وأن توفر فرص عمل لأكثر من ٢٥ ألف شخص.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني يدعم قطاعي الثقافة والسياحة من خلال تأهيل مواقع التراث الحضاري وتحسين المناطق والشبكات السياحية ضمن برنامجه المعني بالمحافظة على التراث. وهذا الدعم يساعد في توفير فرص عمل من خلال برامج تتطلب عمالة مكثفة. ستركز المساعدات التنموية على التدخلات التالية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع وزارة السياحة:

- تأهيل المواقع الأثرية والثقافية.
- إقامة بنية تحتية لترويج السياحة والضيافة.
- تأهيل أحياء القدس الشرقية ومواقعها الثقافية باعتبارها المحور الرئيسي للثقافة الفلسطينية والعربية.
- الترويج للثقافة الشعبية الفلسطينية من خلال تأهيل المسارح وافتتاح مراكز ثقافية في الأحياء في القدس الشرقية.